

ويختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث
 فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية وقد أخذوا في حذف
 تنوينه لانه في الاصل للمقابلة واستصحب بعد التسمية وهذه
 هي اللغة المشهورة به وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية
 من لغة الجمع ويترك تنوينه مراعاة العامية والثاني وبعضهم
 يعربه اعراب ما لا يصرف فيه ترك تنوينه ويجوز بالفتحة مراعاة
 للتسمية فقط فالاولى اعراب الجمعية فقط والآخر اعراب التسمية
 فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فضبه بالكسر
 وراعى اجتماع العامية والثاني وترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين
 حرف الالف مشبه له في الصوغ وقضية ذلك كما قال بعضهم
 انه لو سمي به مذكرا كان سمي جمع سمات الهه بصرفونه وقد
 سوي بالله بالغات الثلاث قوله تنويرها من ادراجها واهلها
 سوي اذ في دارها نظر **قوله** المعتلة اي التي اخذها حال الاضافة
 حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لانه لا يرد عليه قوة فان اخذ حال
 الافرادها واصلا فهو بفتح الفاعل بسبويه والتحليل وبضم با عند
 الفراء وعاي كلا القولين صوابا كان الواو **قوله** المضافة اي التي غير
 ياء المتكلمة **قوله** في التنشئة مطلقا اي سواء كان مذكرا او مؤنث
قوله السالم المذكور اي قال في الجمع للعبء المذكور والفرعية على ذلك
 ذكر مع التنشئة كما هو **قوله** في الاسم الذي لا يصرف سواء كان مفردا
 او جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقنن وضابطه الله المشابه للفعل
 في استعماله على عشرين فرعين معنيين مختلفين مرجع احدهما
 الى اللفظ والآخر الى المعنى او علة فرعية تقوم مقام علتين
 وذلك ان الفعل في عشرين فرعين احدهما ترجع الى اللفظ وي

اشتقاق

اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والاشتقاق فرع المشتق منه
 واما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على
 الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والتركيب فرع
 المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشية على الاثموني وتعبه نقلا
 عن العلامة النون شريك حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل
 من حيث المعنى والثنائية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى
 الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه والفعل فرع عن الاسم
 باعتبار اللفظ والمعنى فاذا اشتبه الاسم في استعماله على مطلقا على
 عشرين الاولين المراد في استعماله على عين العلة في الثنين في الفعل
 منع منه شيان ممنوعان من الفعل وهما الكسر والتنوين وبوصف العلة
 بالمعبرين اندفع اهل نحو هذا اذ صرف مع ان فيه الفرعين اي
 لانها ليستا بمعبرين لانها بعض الشرط كما سيأتي فلو كانت
 العلة من جهة اللفظ فقط لخواجها لضعفها لجمع جعل
 فغير فرعين فان الجموع فرد المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما
 وجه من جهة اللفظ وكانا من جهة المعنى فصطل نحو حاجته
 وطامت ففي كل منهما فرعين التانيث وهو فرع التذكير والوجه
 وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى فلم يمنع منه الكسرة
 ولا التنوين لانه لم يصير بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم
 ان حاصل العلة الموجبة لمنع الصرف ثلث الاولي صفة
 مستري الجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة انواع تانيث بالالف
 معنوي كاسيا في المصنوع او الممدودة وتانيث بالتاظهار
 وتانيث معنوي كاسيا في والثالثة الممررة والمراد هنا المصنوع
 العامية لا غيرهما من بقية المعارف لعدم مدخلة المصغر والمبرم